واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012 في العراق

م.م أحمد كامل الناصح *

المستخلص

أن موضوع آفة البطالة في المجتمعات البشرية هو ليس وليد الساعة سواء كان على المستوى الدولي بشكل عام أو على مستوى العراق بشكل خاص .أذ ان كثيراً من الباحثيين كتبوا وبحثوا بهذا الموضوع ووصلوا الى نتائج مرضية . وأن سبب الاهتمام بهذا الموضوع يعود لكونه يمس حياة الانسان لما لها من أضرار أقتصادية، إذ إن أضراره تتمثل بأنخفاض الدخل أو عدمه وبالتالي انخفاض انفاقه على صحته مما يؤدي الى الانخفاض في أنتاجه في حال عودته الى العمل. وكذلك إلى أضرار اجتماعية ونفسية تتمثل بشعور العاطل عن العمل بالاحباط وعدم الثقة بالنفس وضعف انتمائه للوطن بما يزيد من حجم الجرائم والتفكك الأسري وألاجتماعي. لذا كان الهدف من البحث هو الوقوف على واقع البطالة في المحافظات العراقية ومعرفة التباين في معدلات البطالة بين المحافظات والحجم المعروض من القوى العاملة واتجاهاتها وتحديد التوقعات المستقبلية لعام 2012م للقوى العاملة في المحافظات العراقية .

أظهرت نتائج البحث أن هناك زيادة في مجموع معدلات البطالة تبدو واضحةً من سنة 2005 والبالغة(33.37%)حتى سنة 2006والبالغة (38.1%) ,وهذا يشير الى تفاقم أزمة البطالة وكثرة العاطلين عن العمل والداخلين الى سوق العمل .وان أعلى معدل لمساهمة القوى العاملة الى السكان في المحافظات العراقية تقع في محافظة بابل أذ وصلت نسبتها الى (17%)من سكان بابل وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع عدد السكان فيها , بينما بلغ أدنى معدل للمساهمة في محافظة ديالى بنسبة(7%) من عدد سكان ديالى. أما بالنسبة لحجم القوى العاملة الكلية في سنة 2000 فقد كانت بنحو(10600713)عاملا وعاطلا عن العمل . بينما بلغ المتوقع سنة 2012 نحو (14958474) عاملا وعاطلا عن العمل .مما يتبين أن هناك زيادة سنوية في حجم البطالة لعموم المحافظات في العراق مقداره (59905)عاطل عن العمل وقادر على العمل ويبحث عن عمل ولا يجده .وأن البطالة في المحافظات الجنوبية والشمالية هي بطالة أجبارية,لانه من الممكن حلها ولو جزئيا .

ومن اهم مقترحات البحث هي قيام الحكومة بمسؤوليتها تجاه الشباب العاطل عن العمل وبالأخص الخريجين منهم عن طريق أنشاء وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في القطاعات الآقتصادية المختلفة في المحافظات الآمنه نسبيا بالمقارنة مع المحافظات الوسطى .

والعمل على تطوير مهارات العاطلين عن طريق أقامة الدورات التدريبية في محافظات العراق وبالاختصاصات المختلفة بالتنسيق مع وزارتي الشباب والرياضة والعمل والشؤون الآجتماعية .

Abstract

The theme of the scourge of unemployment in human societies is not the result of hours whether at the international level in general or on the level of Iraq in particular. Since many researchers wrote and discussed this subject, and they reached to satisfactory results. The reason for interest in this subject is because it affects human life because of their economic damage as does the low-income or not and therefore lower spending on health leading to a decline in production in the event of his return to work. As well as damage to social and psychological sense is an unemployed frustration and lack of self-confidence and sense of belonging to their homeland over the size of the offences and family and social disintegration .

Therefore, the objective of the research was to identify the reality of unemployment in the governorates of Iraq and know the differences in unemployment rates between the *governorates* and size between work and assess trends and the expectations for in 2012 of the workforce in the governorates of Iraq

Research results showed that there was an increase in the total unemployment rate seems clear from in 2005 (33.37%) even in 2006 and (38.1%), and this refers to aggravate the unemployment crisis and the large unemployed to work and entrants to the labor market. Highest rate and the contribution of labor power to Iraqi population in the *governorates* are located in the *governorates* of Babel and it by percentage (%17) from the population of Babel which is a reasonable percentage compared to the

* عضو هيئة تدريس/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

number of population, while the minimum rate of contribution in the *governorates* of Diyala was rate it (%7) of the population of Diyala.

As for the volume of labor power total in 2000 was about (10600713) employed and unemployed. While the expected in 2012 about (14958474) employed and unemployed. Show that there is an annual increase in the volume of unemployment in governorates Iraq amount it (59905) unemployed work and able to work, looking for work and no finds. Unemployment in the southern and northern governorates is compulsory unemployment, because it could at least partially solve from through government

One of the most important research proposals is that the government of its responsibility towards the unemployed youth to work especially graduates of them through the creation and implementation of investment projects in different economic sectors in the governorates which (relatively safe) compared with the Central *governorates*

And the work to develop the skills of the unemployed through training sessions in the governorates of Iraq and of various specialties with the Ministries of Youth and Sports and Labor and Social Affairs.

المقدمة :-

تعد آفة البطالة في مجتمعات العالم ليست جديدة العهد وخاصة مجتمعات العالم الثالث وبالأخص الفقيرة منها لما لها من تبعات خطيرة في المجتمع تمتد الى الأمراض النفسية والتحول الى انحراف اخلاقي يصل الى حد الاجرام وقسم آخر يتحول الى متسولين بالشوارع وكلما أهمل وضع الحلول العملية للبطالة كلما كان علاجها يحتاج الى وقت وجهد وراس مال .

اما العراق فإنة من المفترض أن يكون اخر دولة اسيوية تحدث بها مشكلة بطالة لانه بلد زراعي الاصل عبر التاريخ والزراعة تعتبر المصدر الاول في أغلب المنتجات الصناعية ، ناهيك عن الكم الكبير من الموارد الاقتصادية والكفاءات البشرية، لكن واقع العراق اليوم يشير الى عكس ذلك إذ تراه بعد أن عبث به العابثون صار مهدماً خاوياً تطاله الديون والعوز والفاقة، بلد من أهم الدول المصدرة للنفط وثاني دولة من حيث الاحتياطي النفطي في العالم, صار اليوم دولة مستوردة للنفط ومشتقاته من الدول المجاورة وهي دول معظمها غير نفطية فكيف يحصل ذلك؟ لا غرابة أبداً في ذلك. بلد اقتصاده منهار ومرافقه مدمرة وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها وتثقل كاهله ديون باهظة فقد مر العراق بحروب طاحنة كلفته خسائر اقتصادية معلنة بقيمة (830 ملياراً من الدولارات) منها (450 ملياراً) خسائر الحرب العراقية الإيرانية و(230 ملياراً) خسائر الغزو العراقي للكويت و(150 ملياراً) خسائر عائدات النفط غير المتحققة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية والحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق خلال الـ(13 عاماً) المنصرمة أضافة الى خسائر بسبب الأحتلال .

وكنتيجة طبيعية لمثل هكذا ظروف قاسية على أي مجتمع ,كان لابد لمخلفات الحروب والحصار ان تنخر الاقتصاد العراقي وتلقي بظلالها القاتمة على ابنائه وكان من بين اهم تلك المخلفات هي آفة البطالة .

لذا ولأهمية الموضوع الذي صار واضحا ومعروفا في الشارع العراقي وليس هو البحث الاول ولا الاخير الذي يبحث في حل هذه المشكلة الاجتماعية قبل ان تكون مشكلة اقتصادية , فقد جاء البحث ليظهر جانباً آخر من البطالة في العراق وهو الوقوف على حال البطالة في المحافظات العراقية بشكل تفصيلي مع بيان الاحتياجات المتوقعة للقوى العاملة من قبل القطاعات المختلفة في عام 2012 بحسب المحافظات .

فرضية البحث :

تحاول الدراسة التحقق من صحة الفرضية التي تشير الى ((أن هناك تبايناً في معدلات البطالة بين المحافظات لتباين فرص العمل بين المحافظات العراقية)).

مشكلة البحث :

لا يخفى على الجميع أن هناك أزمة بطالة في المحافظات العراقية سببها ظروف البلد الغير مستقرة وعلى عقود من الزمن الماضي ، وقد ازداد الوضع سوءا بعد دخول الأحتلال الأجنبي بقيادة الويلات المتحدة الامريكية في عام 2003 م . لذلك فإن هذه الدراسة لم تقدم أسهاماً كبيراً في البحث عن آفة أجتماعية تنخر في جسد العاطل العراقي بشكل خاص وأفة اقتصادية تنخر في جسد الاقتصاد العراقي بشكل عام اسمها البطالة ، وإنما جاءت هذه الدراسة لتحدد أي المحافظات تكثر بها أعداد العاطلين عن العمل .

هدف الدراسة :

1- الوقوف على واقع البطالة في المحافظات العراقية ومعرفة التباين في معدلات البطالة بين المحافظات .
2- معرفة اهم المشكلات المسببة للبطالة في المحافظات العراقية .
3- عرض القوة العاطلة واتجاهاتها .
4- معرفة معدل مساهمة القوى العاملة الى السكان في كل محافظة .
5- تقدير التوقعات المستقبلية لعام 2012 م للقوى العاملة في المحافظات العراقية .
6- عمل مقارنة بين حجوم القوى العاملة في الماضي والمستقبل.

أسلوب التحليل ومصادر البيانات :

تم الاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي لعرض وبيان المشكلة وللتحقق من فرضية البحث وأهدافه .

هيكل البحث :

ولقد قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الإطار النظري للبطالة في العراق مع عرض القوة العاطلة وأتجاهاته ومعدلات البطالة بحسب المحافظات , بينما تناول المبحث الثاني واقع البطالة في العراق ، اما المبحث الثالث فقد تضمن الاحتياجات المستقبلية لعام 2012 للقوة العاملة في كل محافظة بالمقارنة مع سنة 2000 .

المبحث الأول : الإطار النظـري للبطالة

تعريف البطالة :

ويعرف مفهوم البطالة Concept Unemployment ((بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل , بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج , على الرغم من أنه راغب وقادر على القيام بالعمل))[1]

إذ يمكن قياس معدل البطالةUnemployment Rate

=

عدد العاطلين عن العمل
اعداد القوى العاملة

اعداد القوى العاملة = العاملون فعلاً+العاطلون عن العمل

أسباب البطالة : Causes of Unemployment

لا تختلف مسببات مرض البطالة الاجتماعي في الاقتصاد من دولة الى اخرى , وبشكل عام يرجع السبب الرئيس الى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة والذي ينجم عن مجموعة من العوامل منها :

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني .
2- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .
3- السياسة النقدية .
4- كثافة راس المال في الصناعة .
5- انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الاجمالي .
6- تدفق العمالة الوافدة.
7- الأحداث السياسية والايرادات العامة .

التصحيح الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص

أنواع البطالة :

هناك ثلاثة أنواع من البطالة بشكل رئيس هي:

1- البطالة الإجبارية : والتي تتمثل بوجود أشخاص لهم القدرة على العمل والرغبة فية عند مستويات الآجور السائدة والباحثين عنه ولا يجدونة .
2- البطالة ألاحتكاكية : ويتمثل هذا النوع من البطالة بأن يظهر لمدة قصيرة عادة والناتجة الى تغييرالعمل من قبل العمال بهدف الحصول على ظروف عمل افضل ويعد هذا النوع من البطالة ظاهرة صحية لكونه يعمل على زيادة مستوى الكفاءة الآقتصادية .
3- البطالة الهيكلية : ويعود سبب هذه البطالة الى تغيرات هيكلية في الاقتصاد تهدف الى الغاء بعض الآعمال في الاقتصاد والى أحداث أعمال ووظائف جديدة في الاقتصاد .الا ان المشكلة تساهم في تعطيل العاملين غير المهره لكون هذة الوظائف الجديده تتطلب مهارات جديدة تتناسب والتغير الهيكلي الذي جرى على الاقتصاد

ويرى الباحث ان البطالة في عموم المحافظات تعود الى البطالة الاجبارية لكون السبب يعود الى الاحداث السياسية قبل السقوط وبعده إذ لم يشهد البلد استقرارا امنيا حقيقيا .

آثار البطالة :

البطالة باشكالها تؤدي الى هدر كبير لطاقات المجتمع ولهذا تعمل المجتمعات التي تحرص على التنمية في بلدانها للتخلص من البطالة باشكالها وذلك بايجاد الكثير من فرص العمل وتطوير اساليب العمل الاداري وتوجيه الفائض من الايدي العاملة نحو الاعمال الانتاجية .
هناك نوعين من الآثار[2]

1. الآثار الاقتصادية Economic Effects

قد يبدو للقارئ ان آثار البطالة تقتصر فقط على العاطل عن العمل ولكن في الحقيقة أن البطالة لها أثر اوسع من هذا وهو انه لها أثرها في اقتصاد الدولة ككل , فأن حالة الركود الآقتصادي هي التي قادت الى البطالة فهذا يعني ركود حركة الانتاج والبيع والشراء وبذلك ينخفض معدل الآستثمار والذي يعد بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي مما يترتب على ذلك إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاقتصادية .

2. الآثار الاجتماعية والنفسية Social and Physical Effects

هذا الجانب له أثر بالغ في الانسان العاطل ,إذ قام هارفي بربنير باجراء دراسة أحصائية لدراسة أثر البطالة على التكلفة الاجتماعية والنفسية وأستخلص من نتائج الدراسة أنه بزيادة معدل البطالة 1% عن المعدل الفعلي فأن معدل الانتحار قد زاد بمعدل 4 % وزاد معدل جرائم القتل بحوالي 6% وترتب على ذلك زيادة الدخول الى المصحات النفسية بحوالي 4%[3] .
بمعنى أنه حالة الشعور بالاحباط وعدم الانتماء من قبل العاطل والذي يعد عاملا اساسيأ في عملية التنمية الشاملة سوف يؤدي الى المزيد من عدد الجرائم والتفكك الأسري والإجتماعي .

المبحث الثاني

واقع البطالة في العراق

تعد مشكلة البطالة أحدى اهم المشكلات الخطيرة التي تواجة الاقتصاد العراقي لما لها من انعاكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني . اذ يشكل عنصر العمل ,أهم عنصر قادرعلى تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الانتاج (الأرض, الإدارة, رأس المال) لخلق الإنتاج السلعي والخدمي .إن مشكلة البطالة في العراق ظهرت بشكل ملحوظ في عام 1991 بعد حرب الخليج وتسريح الجيش والذي أدى إلى ضغط قوة العمل على سوق العمل للحصول على الوظائف وما تلاها من حصار لمدة 13 عام .

هناك بطالة في المحافظات العراقية على مستويات كافة اذ لاتفرق هذة البطالة بين خريجي الجامعات وبين العاطلين عن العمل من غير حملة الشهادات, إن بيوت العراق اليوم لا تخلو من عاطل واحد على اقل تقدير قد يكون جامعياً او غير جامعي , إن بطالة الشباب المتعلمين تعتبر إهدارا لأموال الدولة والسؤال المطروح هو لماذا كل هذا الكم الهائل من الخريجين بكل سنة دون أن تكون هناك أية خطة عمل يمكن ان تسهم في بناء الوطن من جانب وتخفض من معدلات البطالة بين صفوف الشباب من جانب اخر .إذ بلغ معدل البطالة للمدة (2003-2006) م وكما في الجدول (1) .

جدول (1)

معدلات البطالة للسنوات للمدة (2003-2006)م في العراق

الجنس	2003	2004	2005	2006
ذكور	30.20	29.40	19.22	16.16
إناث	16.00	15.00	14.15	22.65
مجموع	28.10	26.80	17.97	17.50

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 م , ص 7 .

إذ إن مجموع معدلات البطالة ينبغي ان يكون على الشكل التالي (46.2%) في سنة 2003 و(44.4%) في سنة 2004 و (33.37%) في سنة 2005 و(38.81%) في سنة 2006 م

إذ أظهرت نتائج المسح ان مجموع معدل البطالة بين السكان من عمر 15 سنة فما فوق بلغ في سنة 2006 (38.1%)من قوة العمل كما ان معدل الاناث يزيد عن الذكور ,حيث بلغ معدل البطالة عند الاناث (22.65%) و(16.16%) عند الذكور ,بعد أن كان مجموع معدل البطالة في سنة 2005 (33.37%)[4]

ومن الملاحظ ان هناك زيادة في مجموع معدلات البطالة من سنة 2005 حتى سنة 2006 وهذا يشير الى تفاقم أزمة البطالة وكثرة العاطلين عن العمل والداخلين الى سوق العمل.

والغريب بالامر أن معدل البطالة في الأميين بلغ (15.85%) بينما بلغ أصحاب شهادات البكلوريوس بنسبة اكبر حيث وصل الى (19.76%)[5] .والمفترض عكس ذلك .

ويعد هذا الأمر غير مقبول منطقيا في الدول المتقدمة لان الدولة تنفق اموالاً طائلة لتخريج شباب لهم كفاءة علمية ومهنية يخدم بها القوى العاملة بالانتاج او قد يكون قائدا ليقود مجموعة من الاميين في العملية الانتاجية .فإذا لم تستثمر الدولة هولاء الشباب فإن ذلك يعني مزيدا من البطالة والتخلف وتصاعد الجريمة في المجتمع العراقي من جهة واستنزاف متزايد من الاموال العراقية من جهة ثانية.

والمشكلة هنا أن النظام التعليمي القائم في العراق لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يطلبها ارباب العمل (الخاص والحكومي) على حد سواء (6)

وفي ضوء هذا الواقع المرير للشباب العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل ولا يجدونة كان لابد من أعطاء وصف كامل عن حجم المعروض من العاطلين عن العمل وخصوصا بالمحافظات العراقية هذا من جهة ومن جهة اخرى معرفة معدلات البطالة حسب المحافظات و معدل مساهمة القوة العاملة الى السكان لعام 2006 م.

إن عدم التطابق بين العرض والطلب في سوق العمل العراقية يعزى أساسا الى قلة المعلومات المتوافرة عن العمل والشواغر والاحتياجات التدريبية إذ توجد في سائر أنحاء العالم مكاتب متخصصة تساعد العاطلين في اختيار وظائف تناسبهم يستطيعون فيها الاستفادة من مهاراتها على أحسن وجه ، وأن يحصلوا أيضا على إعانات بطالة تغطي نفقاتها مثل هذه الخدمات يتطلب وجود نظام المعلومات المتعلقة بسوق العمل يتضمن قائمة بجميع أنواع الوظائف المتوافرة في السوق المحلية ويتم استكماله بإنتظام بحيث يشمل الشواغر والوظائف المتوقع توافرها في المستقبل القريب .و مثل هذه الأجراءات مهمة جدا خلال فترات الآصلاح . حيث تمر أسواق العمل بفترة تحول تختفي خلالها وظائف وتظهر وظائف .

وتحتاج عملية التنسيق بين العرض والطلب الى منهج علمي ويجب أن تشمل الخطوات التالية :

1- جمع البيانات عن الباحثين عن عمل بين العمالة الوطنية والنمو المتوقع لهذه الفئة في المستقبل القريب .
2- جمع البيانات عن الطلب المتوقع على العمالة حسب التخصص .
3- إنشاء مراكز توظيف متخصصة لتوجيه الخريجين إلى الوظائف التي تناسبهم في القطاع الخاص .
4- مراقبة العمالة (بحيث لا يسمح بتشغيلهم إلا إذا تعذر الحصول على العمالة المحلية في تلبية الطلب) .

وهذا ما سيتم توضيحة لاحقا في عرض العاطلون عن العمل في العراق .

وكذلك تعد فكرة الأمان الوظيفي تراود العاملين فضلآ عن أن المعلومات المتعلقة بسوق العمل ما تزال غير كافية وذلك ما يسفر عن استمرار التدريب والتعليم على مهارات ومهن لم تعد هناك حاجه اليها بينما تهمل المهارات التي تحتاجها البلاد حاجة ماسة والتي تسهل أندماج هذه البلدان في الأسواق العالمية .

وترجع البطالة في العراق إلى عدة أسباب هي:

1- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب ، وتراجع الأداء الاقتصادي ، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي .
2- الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة والحصار الاقتصادي الدولي الشامل على العراق ، وتدني مستوى الإنتاج والتنمية إلى أدنى مستوى وتوجيه الدخل القومي نحو متطلبات الحروب.
3- تدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام ، وماتبع ذلك من أعمال التخريب والإرهاب وتوقف تام للإنتاج ، وانخفاض كبير في صادرات النفط والضرائب.
4- الفساد المالي والإداري الذي يعم كل مؤسسات الدولة واستمرار أعمال النهب والسرقة للمال العام وتهريب النفط.
5- تدهور الأحوال الاجتماعية والمدنية بعد الاحتلال والاستعمار الأمريكي واستهلاك كل موارد الدولة.

ويرى الباحث أن هناك عاملين يدخلان كسببين مباشرين للبطالة في العراق , وهي أرتفاع حجم الولادات السكانية حيث وصل عدد سكان العراق في عام 2008 (3077798)[7], وهناك عامل اخر شارك في زيادة البطالة القديمة – الجديدة واقصد به البطالة في العراق هي بطالة مزمنة ومتراكمة منذ الحرب العراقية الايرانية في عام 1980 مروراً بحرب الخليج في عام 1990 وفترة الحصار وانتهاءاً بسقوط نظام الحكم السابق وأحتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .

وفي ضوء ما تقدم يحتاج العراق الى دراسة مفصلة عن قوة العمل فجمع البيانات المتعلقة بالبطالة قليلة والمتاح منها يعود الى ثلاث سنوات أو أكثر وليست لها فائدة تذكر الا في الأشارة إلى حجم المشكلة إذ يتبين من تجربة دول جنوب شرق آسيا أن البلدان التي لديها نظم معلومات بشأن سوق العمل تمكنت من معالجة مشاكل العمالة بقدر أكبر من الفعالية لآنه مقرري السياسة أستطاعوا وضع وتنفيذ سياسات عملية وفعالة .

كما إن وضع برامج التأمين الأجتماعي وشبكات الامان الأجتماعي وبرامج التدريب والتوظيف وغيرها من برامج التأهيل لسوق العمل أصبح عنصراً أساسياً في عملية الخصخصة وقد بينته عدة تجارب أن البرامج التي توضع على عجل لمواجهة الضغوط التي يفرضها ارتفاع معدل البطالة يخفق في معالجة النتائج الآجتماعية للخصخصة وفي إحداث التغيرات الهيكلية الواسعة المطلوبة .

أولاً: عرض العاطلين عن العمل بالمحافظات في العراق وأتجاهاته

يتمثل عرض العاطلين بعدد العاطلين عن العمل بحسب الحالة العلمية أو بحسب الفئات العمرية والجنس أو بحسب الحالة التعليمية والجنس , وفي دراستنا هذه سوف يتم التطرق الى عرض العاطلون عن العمل وبيان اتجاهها بحسب الحالة التعليمية في المحافظات وبعمر من 15 سنة فما فوق .وكما في الجدول (2) والذي يوضح عدد العاطلين عن العمل بعمر 15 سنة فما فوق بحسب المحافظات :

جدول (2)

عدد العاطلين بعمر 15 سنة فاكثر في سنة 2006			
المحافظة	العاطلين ذوي تأهيل إعدادية فما دون	العاطلين الذين تأهيلهم أعلى من الإعدادية	مجموع العاطلين/ الف
نينوى	717	89	806
كركوك	43	22	64
ديالى	155	40	195
بغداد	682	238	920
بابل	270	116	387
كربلاء المقدسة	118	38	155
واسط	75	38	113
صلاح الدين	221	60	281
النجف الاشرف	176	41	217
القادسية	166	44	210
المثنى	168	10	178
ذي قار	338	79	417
ميسان	176	18	194
البصرة	198	77	275
سليمانية	282	11	293
مجموع	3786	919	4705

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق 2006 م لسنة, ص 12 .
ملاحظة : الجدول لم يشمل المحافظة الغربية(الانبار) والمحافظات الشمالية(أربيل ودهوك).

ومن الجدير بالملاحظة ان نسب البطالة حسب المحافظة تتزايد مع الحالة التعليمية لما دون الشهادة الاعدادية بين المتعطلين عن العمل , لذا يمكن التنبؤ بأن عملية البطالة ناتجة عن تدني مستوى التأهيل التعليمي بين المتعطلين الأمر الذي يحد بدرجة كبيرة من توفر فرص العمل وتنوعها أمامهم وهذا ما يتضح جليا من تزامن أرتفاع معدلات البطالة للفئة التعليمية مادون الشهادة الاعدادية في محافظة نينوى بينما بلغ أدنى معدل للبطالة للفئة التعليمية مادون الشهادة الاعدادية في محافظة كركوك لعام 2006 م.

اما بالنسبة لمجموع العاطلين ذوي التأهيل الاعدادي فما دون فقد بلغ نحو (3786)عاطلا بينما بلغ مجموع العاطلين ذوي التأهيل الاعلى من الاعدادية نحو(919) عاطلا , وبذلك يكون ما معروض لدينا من شباب عاطل عن العمل ولدية القدرة على العمل ولكن ليس هناك فرصة للعمل بنحو (4705) الف عاطل عن العمل وهو رقم لايستهان به في ظل الظروف الصعبة الراهنة التي يعيشها الانسان العراقي .ولابد من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان

تكثف جهودها أكثر من الجهود الحالية التي تبذلها . إن هذه الوزارة شاركت في حل كثير من مشاكل الشباب العاطل إلا أنها لم تكن كافية بل يتطلب ان يكون هناك انذار دائم وحالة استنفار قصوى تنقذ هؤلاء الشباب من الضياع والانحراف المؤكد .وبعد معرفة الحجوم المعروضة من عدد العاطلين بإمكاننا الآن وضعها برسم بياني يوضح اتجاه هذا الكميات المعروضة بحسب المحافظات لكي تدعم وتسهل عملية فهم البيانات المعروضة : وكما في الرسم البياني (1).

رسم بياني (1)

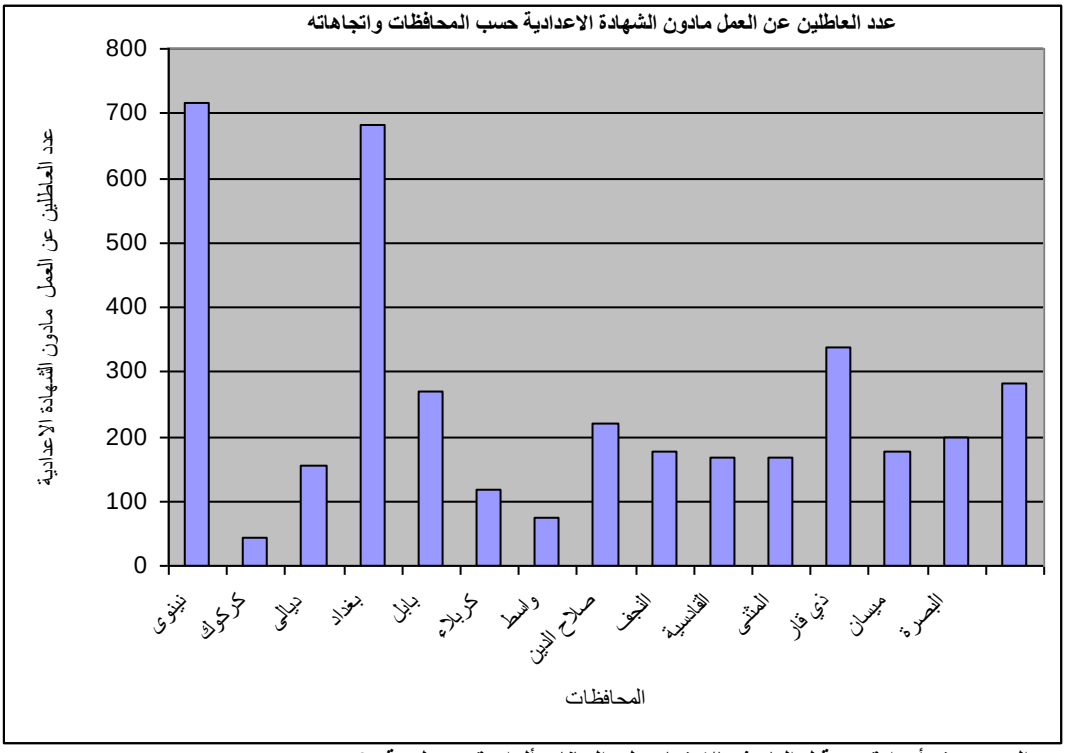

المصدر: تم أعدادة من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات ألواردة بجدول رقم 2 .

المصدر: تم اعدادة من قبل الباحث بالآعتماد على البيانات في الجدول (2) .

ويبدو ومن الرسم البياني ان محافظة نينوى تتصدر جميع المحافظات العراقية في عدد العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات الاعدادية فما دون , تليها في ذلك محافظة بغداد في أخر مسح للجهاز المركزي للاحصاء وهو في عام 2006.

وبالاعتماد على بيانات الجدول (1) يمكن الحصول على الرسم البياني (2) وكمايأتي :

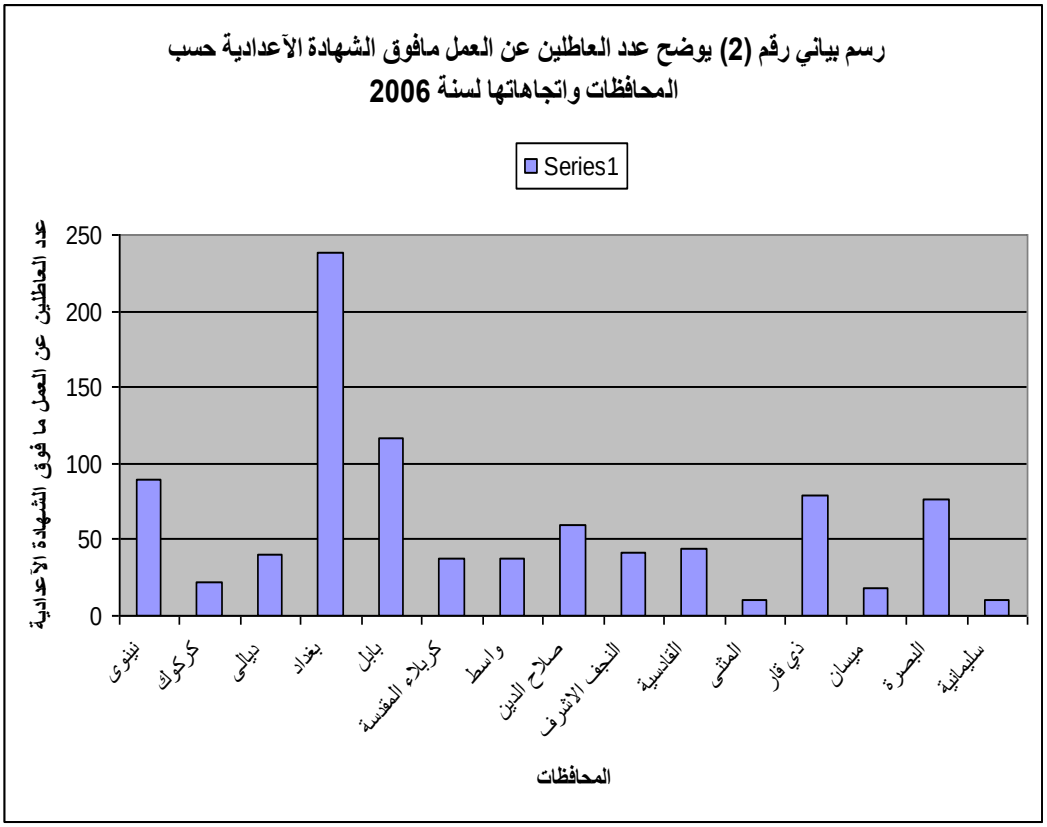

المصدر: تم أعداده من قبل الباحث في ضوء بيانات جدول (1) .

فبالنسبة الى عدد العاطلين عن العمل فئة الحاصلين على أعلى من الشهادة الاعدادية نلاحظ من الرسم البياني (2) ان محافظة بغداد هي الآكثر عددا للعاطلين من بين بقية المحافظات الجنوبية والشمالية , إذ كانت محافظة المثنى هي الأقل عددا للعاطلين تليها محافظة السليمانية .والواضح أن سبب التفاوت الكبير بين محافظات القطر يعود بشكل رئيس الى الوضع الامني في تلك المحافظات سواء كان العاطلون ذوي فئة مادون شهادة الاعدادية او فوقها حيث ان البطالة هنا ليس لها علاقة بالشهادات أو هي ليست السبب الرئيس للعاطلين عن العمل بل ان هناك ظروف امنية سيئة منعت وما زالت تمنع الكثير من الشباب ان يعمل بشكل طبيعي في مرافق الحياة كافة, وكما هو معروف عانت بغداد وخصوصا في سنة 2006 و2007 أسوء الظروف الامنية مقارنة بسنة 2008.مما أثر وبشكل مباشر في أغلاق عدد لا بأس به من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي كان يعمل بها مايقارب (164579)[8] عاملا في الصناعات الصغيرة و(2276) عاملا في الصناعات المتوسطة لسنة 2000 [9] , وبالتالي أنعكس وبشكل سلبي على النظام الاقتصادي للبلد كافة .

ثانيا: معدل القوة العاملة الى سكان كل محافظة لسنة2006م

وهو يسمى بمعدل مساهمة القوة العاملة الى السكان labor force participation rate وبهدف بيان نسبة القوى العاملة الى السكان كان لابد من معرفة عدد السكان لكل محافظة وعدد العاملين وعدد العاطلين والقوة العاملة لسنة 2006 م .
أذ ان نسبة القوى العاملة الى السكان

$$\frac{\text{القوى العاملة}}{\text{السكان}} = \text{ـــ} \quad *100$$

وأن القوى العاملة = العاملون + العاطلون عن العمل[10]

من أستخدام هاتين المعادلتين يمكن ان نستخرج القوة العاملة ومعدل مساهمة القوة العاملة في الجدول (3)

جدول(3)

معدل مساهمة القوى العاملة الى السكان بحسب المحافظة لسنة 2006

المحافظ	السكان1/نسمة	العـــــاملون2 نسمة	العــاطلون عــن العمل3/ نسمة	القوى العاملة نسمة	نسبة القوى العاملة الى السكان %
نينوى	2722930	2128	806	2934	10
كركوك	885950	750	64	814	9
ديالى	1511823	861	195	1056	7
بغداد	6962650	4927	920	5847	8
بابل	1597291	2355	387	2742	17
كربلاء المقدسة	852963	683	155	838	9
واسط	1032838	1166	113	1279	12
صلاح الدين	1147402	1248	281	1529	13
النجف ألاشرف	1045862	932	217	1149	11
القادسية	963543	845	210	1055	11
المثنى	594350	597	178	775	13
ذي قار	1566901	1082	417	1499	9
ميسان	803253	843	194	1037	13
البصرة	1873642	1931	275	2206	11
سليمانية	1832440	1838	293	2131	11

المصادر:

1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , لمجموعة الاحصائية السنوية 2005-2006 , تقديرات السكان حسب المحافظات والبيئة والجنس لسنة2006 .

2 - جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق 2006 م لسنة, ص61-63 .

3- المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق 2006 م لسنة, ص 12 .

- **تم تنظيم وأحتساب الجدول من قبل الباحث في ضوء المصادر أعلاة .**

ملاحظة : الجدول لم يشمل المحافظة الغربية(الانبار) والمحافظات الشمالية(أربيل ودهوك).

يرى الباحث من جدول (3) أن أعلى نسبة القوى العاملة الى السكان المحافظات العراقية تقع في محافظة بابل أذ وصلت نسبتها الى (17%) من سكان بابل وهي نسبة جيدة

بالمقارنة مع عدد السكان فيها , بينما بلغ أدنى معدل للمساهمة في محافظة ديالى بنسبة(7%)من عدد سكان ديالى .
وهذا يعني أن هناك تفاوتاً واضحاً بين المحافظات في نسب القوى العاملة الى عدد السكان ويعود ذلك بشكل اساسي الى التوزيع السكاني في كل محافظة والى شبه الأستقرار الأمني في محافظة بابل ومن ثم توفر فرص العمل في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة نسبيا بالمقارنة مع محافظتي بغداد وديالى .

المبحث الثالث

ألأحتياجـــات المستقبليـــة للقــوة العاملة في المحافظات في سنة 2012م

إن البحث في موضوع الاحتياجات للقوة العاملة سوف يجرنا بالضرورة الى موضوع سوق العمل والطلب والعرض على العمل .إذ إن من ابرز الخصائص المميزة لسوق العمل العراقي هو إنخفاض معدل نمو الطلب على العمل مقابل ارتفاع في معدل نمو العرض من العمل نتيجة لأرتفاع معدل النمو السكاني ومن ثم ارتفاع القوى العاملة كما لاحظنا ذلك مسبقا في جدول رقم (3) . وتعود حالة عدم توازن سوق العمل الى عدة عوامل أبرزها تناقص التخصيصات المالية المجهزة لأغراض الاستثمار الناتجة عن اسباب غير اقتصادية كالحروب التي خاضها نظام الحكم السابق في العراق أثناء المدة (1981-1988) م والتسعينيات ومن ثم الحصار الاقتصادي خلال السنوات(1991-2003)م وما تضمنتها من حروب ، ومن ثم الأحتلال الأجنبي بقيادة امريكا من نيسان 2003 لغاية الآن. كل هذا أدى بالتأكيد الى تراجع النمو الاقتصادي والذي سبب بدوره الى عدم القدرة على خلق وتوليد فرص عمل الا أعداد قليلة من فرص العمل وكذلك مشكلة البلد القائمة سابقا والتي أزدادت سوءا الآن وهو تناقص ألأنتاجية في كافة القطاعات ألاقتصادية وضعف كفاءة ألادارة . حيث أن نظام الحكم الجديد وخاصة في سنوات (2005-2007) م ولأجل توفير الأمن والأستقرار الذي فقد في الوطن أتجة وبشكل واضح جدا نحو توفير فرص عمل للشباب في جانب الجيش والشرطة فقط وتشغيل عدد من العاطلين عن العمل بهدف أحكام السيطرة على البلد أمنيا بل صار هذا العمل وكأنه الملاذ الوحيد للعاطلين خاصة بعد انتهاء الحرب عام 2003م وتسريح أعداد كبيرة من الجنود والضباط وتزايد أعداد العاطلين عن العمل .

أولا : التوقعات المستقبلية في سنة 2012 م للقوى العاملـــة فـــي كل محافظـــة

إن الهدف من معرفة الآحتياجات أو الكمية المطلوبة من القوة العاملة مستقبلا ولسنة افتراضية وهي سنة 2012 م , هو لآجل وضع الدراسات والبحوث اللازمة لآجل أخذ

الاحتياطات اللازمة للآعداد المعروضة من القوى العاملة التي تقابل او تواجة الطلب من القوى العاملة في سنة 2012 م .
ولآجل الوقوف على واقع الاحتياجات المستقبلية للقوى العاملة لسنة 2012 م , سوف يتم الآعتماد على عدة معايير منها

1- تم الاعتماد على سنة 1997م في التعداد السكاني المتوقع في المحافظات العراقية في سنة 2012 .[11])
2- تم الاعتماد على التوزيع النسبي للسكان بحسب حالة النشاط الآقتصادي والمحافظة والجنس المنشورة في سنة 2006 م من قبل الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات [12] في أستخراج عدد العاملين وعدد العاطلين عن العمل لسنتي 2000 و2012 م.بالآفتراض بقاء هذه النسب ثابتة الى سنة 2012 م.
3- وتم الاعتماد على سنة 2000 في جدول (4) لاستخراج القوى العاملة والتي تساوي(عدد العاملين + عدد العاطلين عن العمل والقادرين على العمل ويبحثون عن عمل ولا يجدون) بعد سنة 2000 هي الآكثر وفرة في عدد العاملين في القطاعات المختلفة للقطر أثناء المدة (1996-2005) [13] وخاصة قطاع الصناعات الصغيرة , اما سنة 1999 [14] فلقد كانت الصناعات المتوسطة هي الاكثر وفرة في عدد العاملين .

من الجدير بالذكر ان الغرض من أحتساب القوى العاملة في سنة 2000 هو لعقد مقارنة بين أحتياجات القوى العاملة بين سنة 2000 وسنة 2012 والسبب في أختيار سنة 2000 يعود الى إنها السنة الأكثر استقرار من السنوات التي سبقت الاحتلال الامريكي في نيسان 2003 م. وهذا ما سوف نتطرق اليه لاحقا .وكما في الجدول (4) يبين احتياجات القطاعات المختلفة للقوى العاملة التي كانت في سنة 2000 .

جدول (4)
القوى العاملة في العراق لسنة 2000

المحافظة	السكان لسنة 2000 1 نسمة	عدد المشتغلين بالافل سنة 2000 2 نسمة	عدد العاطلين عن العمل لسنة 2000 3 نسمة	القوى العاملة لسنة 2000 نسمة
دهوك	-	-	-	-
نينوى	2247159	825830	313029	1138859
السليمانية	1503428	660004	105239	765243
التأميم	794674	335670	28767	364437

أربيل	-	-	-	-
ديالى	1248393	477010	108110	585120
الانبار	-	-	-	-
بغداد	5907426	2426770	453099	2879869
بابل	1305999	698840	114797	813637
كربلاء	670013	251790	57286	309076
واسط	858766	425346	41134	466480
صلاح الدين	962179	396129	89097	485226
النجف	856063	331724	77302	409026
القادسية	815905	328564	154940	483504
المثنى	483819	173787	53026	226813
ذي قار	1299888	429353	165475	594828
ميسان	687957	264794	60815	325609
البصرة	1654917	659153	93833	752986
مجموع	21296586	8684764	1915949	10600713

المصدر :1- جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , تقديرات سكان العالم لسنة 2007 , مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة , كانون الثاني 2007 , جدول (1) أسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات 1997-2012 م .

2,3تم حسابة من قبل الباحث في ضوء التوزيع النسبي للسكان في الانشطة الاقتصادية في المصدر الاتي . جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق 2006 م لسنة, ص 49-51 .

ملاحظة: لم يشمل الجدول المحافظات الشمالية (دهوك .اربيل) والمحافظة الغربية (ألآنبار)

ويرى الباحث من جدول(4) أن محافظة بغداد كانت هي الأكثر عدد في القوى العاملة من بين بقية المحافظات إذ بلغت ما يقارب من(2879869) عاملا وعاطلا عن العمل , وهي نتيجة طبيعية لعدد سكان بغداد ونسب توزيع السكان حسب النشاط ألاقتصادي حيث إن نصيب بغداد للسكان النشيطين أقتصاديا بنسبة(44.70%) من سكان بغداد يشمل بالطبع عدد العاملين وعدد العاطلين عن العمل الذين هم قادرون عن العمل ولكن لا يجدونه. بينما نجد أقل المحافظات في ألاحتياجات للقوى العاملة هي محافظة المثنى (226813) عاملا وعاطلا عن العمل .

جدول (5)

القوى العاملة المطلوبة في المحافظات العراقية المتوقعة(التقريبية) في سنة 2012م

المحافظة	السكان لسنة 2012[1] نسمة	عدد المشتغلين لسنة 2012[2] نسمة	عدد العاطلين عن العمل لسنة 2012[3] نسمة	القوى العاملة لسنة 2012[4] نسمة
دهوك	-	-	-	-
نينوى	3289513	1208896	458229	1667125
السليمانية	2226741	977539	155871	1133410
التأميم	984724	415947	35647	451594

أربيل	-	-	-	-
ديالى	1825338	697461	158074	855535
الانبار	-	-	-	-
بغداد	8116498	3334257	622535	3956792
بابل	1947683	1042205	171201	1213406
كربلاء	1082615	406846	92563	499409
واسط	1238456	613407	59322	672729
صلاح الدين	1435284	590906	132907	723813
النجف	1273902	493637	115033	608670
القادسية	1134469	456850	113333	570183
المثنى	727936	261474	77816	339290
ذي قار	1883081	621981	239716	861697
ميسان	935044	359898	82657	442555
البصرة	2114873	842353	119913	962266
المجموع	34392179	12323657	2634817	14958474

المصدر :1- جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , تقديرات سكان العالم لسنة 2007 , مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة , كانون الثاني 2007 , جدول (1) أسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات 1997-2012 م .

2,3-تم حسابة من قبل الباحث في ضوء التوزيع النسبي للسكان في الانشطة الاقتصادية في المصدر الاتي . جمهوريةالعراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 م, ص 49-51 .

يتبين لنا من البيانات المتوقعة الواردة في جدول (5) القوى العاملة المتوقعة لسنة 2012 والتي تم حسابها بالاعتماد على التوزيع النسبي للسكان بحسب حالة النشاط الاقتصادي لكل محافظة في سنة 2006 والذي تم نشره وحسابه من قبل الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال حساب مجموع نسب (المشتغلين) الى السكان لكلا الجنسين (ذكر وأنثى) وضربهم بمجموع السكان لكل محافظة لايجاد عدد المشتغلين المتوقع في كل محافظة .وكذلك الحال في حساب عدد العاطلين المتوقع .

ويرى الباحث أن سنة 2012 م سجلت أعلى رقما في حجم الآحتياجات للعدد العاملين المتوقع وهو في محافظة بغداد بنحو(3334257) عاملا وبأعلى حجم بطالة متوقع يقدر ب(622535)عاطلا , تليها محافظة نينوى حيث بلغ حجم البطالة المتوقع بنحو(458229)عاطلا .

ولآجل توضيح هذة البيانات لتبدو اكثر وضوحا سنقوم بتمثيل هذة البيانات بيانيا كما في الشكل البياني (3) وهو يمثل العلاقة بين المحافظات العراقية وحجم القوى العاملة في سنة 2012 م.

شكل بياني رقم (3) يوضح أحتياجات القوة العاملة المتوقعة في المحافظات لسنة 2012

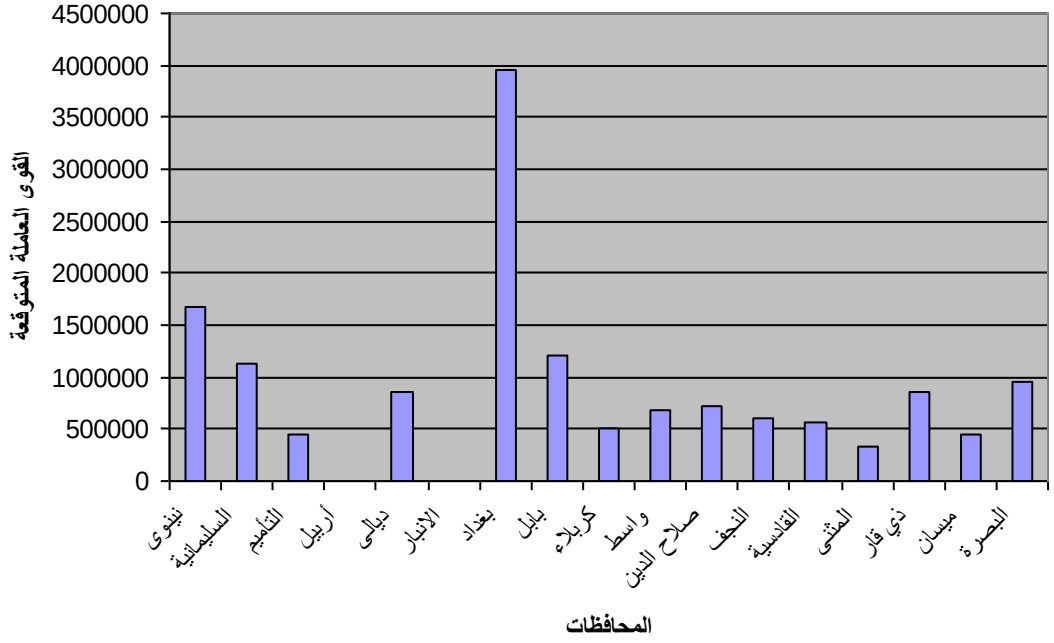

المصدر: تم أعدادة من قبل الباحث في ضوء البيانات الواردة في جدول (5) .

يبدو من الرسم البياني أعلاه وكما ذكرنا سابقا أن اتجاه محافظة بغداد مقابل القوى العاملة هو الآكثر اتجاها من بقية أتجاهات المحافظات للقوى العاملة والذي بلغ المتوقع منه (3956792) عاملا وعاطلا عن العمل ,تليها أتجاه محافظة نينوى في الاحتياجات للقوى العاملة المتوقعة والبالغة (1667125)عاملا وعاطلا عن العمل وكما هو واضح بالرسم البياني أعلاه .

ثانيا: تباين أحتياجات القوى العاملة بين عامي 2000 و2012

من الجدير بالذكر أنه لا تختلف أهمية الآحتياجات للسكان الاقتصاديين فيما بين المحافظات في سنة 2012 عن سنة 2000 , آذ ان الاختلاف يقتصر على حجم هذه الاحتياجات للسكان الاقتصاديين(القوى العاملة) بين المحافظات من محافظة الى اخرى .حيث أن محافظة بغداد ما زالت في سنة 2012 م هي الآكثر احتياجا للعمالة كما هو الحال في سنة 2000 م .ولاجل الوقوف على أهم التطورات بين سنتي 2000 و 2012 م .

فإن الباحث يرى أنه كلما زاد معدل نمو السكان ازدادت القوى العاملة في القطاعات المختلفة والذي يمثل كما ذكرنا سابقا مجموع عدد العاملين مع عدد العاطلين عن العمل من 15 سنة فما فوق , ولربما يسأل القارئ الكريم ما الجديد في ذلك ؟؟ سيكون الجواب أنه لو أفترضنا بقاء نسب التوزيع السكاني بحسب الأنشطة الاقتصادية (ثابتة) وكما هو عليه الحال في سنة 2006 م , وبما أن المشكلة هي ليست في عدد العاملين ,بل ان الهدف من وراء هذة المقارنة بين سنة 2000 و2012 هو لأجل تحديد عدد العاطلين عن العمل الذين هم يمثلون آفة الاقتصاد العراقي ورقم صعب على معدل النمو الاقتصادي فكيف يمكن ان يتحقق نمو أقتصادي من دون تدني نسب البطالة الى أقل ما يمكن . لاحظ من جدول(4) أن مجموع البطالة بين من هم بعمر 15 سنة فما فوق يصل الـ(1915949) عاطلا في سنة 2000 م , بينما نلاحظ من جدول(5)أنه يتوقع ان يصل مجموع هذا الرقم في سنة 2012 م الى (2,634817) عاطلا عن العمل ولو أخذنا الفرق بينهما نجده يساوي(718868)عاطلا , ومعنى هذا أننا لو قسمنا هذا الرقم الاخير خلال 12 سنة (ابتداء من سنة 2000 حتى 2012)سنلاحظ ان هناك تزايد سنوياً في عدد العاطلين مقدار(59905)عاطل عن العمل ويستطيع أن يعمل ويبحث عن عمل ولكن لا يجده .

الإستنتاجات

من خلال ما تقدم من دراسة توصلنا الى النتائج الآتية :

1- حيث أظهرت نتائج المسح ان مجموع معدل البطالة بين السكان من عمر 15 سنة فما فوق بلغ في سنة 2006 (38.1%)من قوة العمل كما ان معدل الاناث يزيد عن الذكور ,حيث بلغ معدل البطالة عند الاناث (22.65%) و(16.16%) عند الذكور ,بعد أن كان مجموع معدل البطالة في سنة 2005 (33.37%) .

ومن الملاحظ ان هناك زيادة في مجموع معدلات البطالة يبدو واضحا من سنة 2005 حتى سنة 2006 ,وهذا يشير الى تفاقم أزمة البطالة وكثرة العاطلين عن العمل والداخلين الى سوق العمل .

2- أن أعلى نسبة للقوى العاملة الى السكان في المحافظات العراقية تقع في محافظة بابل أذ وصلت نسبتها الى (17%) من سكان تلك المحافظة وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع عدد السكان فيها , بينما بلغ أدنى معدل للمساهمة في محافظة ديالى وذلك بنسبة(7%)من عدد سكان تلك المحافظة .

3- أن نسبة مجموع العاطلين ذوي التأهيل الاعدادي فما دون قد بلغ نحو (3786)عاطلا بينما بلغ مجموع العاطلين ذوي التأهيل الاعلى من الاعدادية نحو(919) عاطلا , وبذلك يكون ما معروض لدينا من شباب عاطل عن العمل ولديه القدرة على العمل ولكن ليس هناك فرصة للعمل بنحو (4705) الف عاطل عن العمل .

4- أما بالنسبة لحجم القوى العاملة الكلية في سنة 2000 فقد كانت بنحو(10600713)عاملا وعاطلا عن العمل . بينما بلغ المتوقع سنة 2012 نحو (14958474) عاملا وعاطلا عن العمل . ويعتقد الباحث ان هذه الزيادة في حجم القوى العاملة يعود الى زيادة السكان الكلية والذي يؤدي بدوره وبشكل طبيعي الى زيادة مايسمى بالسكان النشطين اقتصاديا .

5- يتوقع أن تكون هناك زيادة سنوية في حجم البطالة لعموم المحافظات في العراق مقداره (59905) عاطلا عن العمل وقادر على العمل ولكن لايجده .

6- أن البطالة في عموم المحأفظات العراقية هي بطالة تراكمية واجبارية . وأن لها أثاراً أقتصادية وأجتماعية سلبية لا يمكن تجاهلها .

7-ومن النتائج أيضا هو ان سبب البطالة بالعراق هو عاملان رئيسان الاول هو عدم قدرة الحكومة على انشاء مشاريع استثمارية في المحافظات الآمنة نسبيا (الجنوبية والشمالية) التي من شأنها ان تمتص جزءاً من البطالة . اما العامل الاخر هو زيادة معدل نمو السكان والذي يقف حجر عثرة امام تحقيق التنمية الآقتصادية في البلاد .

8-بالتاكيد فأن عامل الوضع الأمني المتدهور قد ساهم وبشكل سلبي في أرتفاع معدلات البطالة في المحافظات العراقية وبالاخص في المناطق الساخنه منها كما في محافظة بغداد وديالى ونينوى .كما ساهم عامل الفساد الاداري والمالي في مؤسسات ودوائر الدولة في المحافظات وبالأخص الجنوبية منها كما في محافظة البصرة أكبر محافظات العراق بعد محافظة بغداد وبشكل ملحوظ في أضعاف الآقتصاد الوطني مما انعكس سلباً على سوق العمل.

المقترحات

1- ما تقوم به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من تقديم اعانات عن طريق ما يسمى ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية للأفراد الذين يقعون في خط الفقراولا يملكون دخلا هو عمل جيد وخطوة نحو الأمام والتي تتراوح بين (50-120)الف دينار عراقي حسب الإعالة في الأسرة الواحدة . على الوزارة بذل المزيد من الجهود لشمول كل العاطلين بلا أستثناء وهم القادرون على العمل ولا يجدونه , وكذلك زيادة هذه الاعانات لغاية ما يساوي(150 -200)دولار شهريا بحسب الاعالة في كل عائلة عراقية .

2- على الجهات المسؤولة أقامة دورات لتدريب وتأهيل الشباب لرفع مهاراتهم وقدراتهم الشخصية الفنية عبر قنوات الارشاد والتعليم ونشرها عبر وسائل الاعلام المختلفة السمعية والبصرية والمرئية ,وإن كانت موجودة في وزارة العمل والشؤون الآجتماعية الا أنها محدودة جدا ولابد من توسيعها لتشمل كل الشباب وهنا لابد من دعم مادي كبير من قبل الدولة لكي تقوم الوزارة بهذه المهمة الشاقة .

3- تنسيق عمل وزارتي الشباب والرياضة والعمل والشؤون الاجتماعية في الوقوف على مشاكل الشباب الخريجين من المعاهد والكليات ,حيث تذكر الاحصائيات الرسمية أن (100000) طالب سنويا توزع استمارتهم في قسم القبول المركزي بوزارة التعليم العالي واذا افترضنا ان 25% منهم ترك الدراسة او رسب بالدروس فمعنى هذا انه هناك بقى ما يقارب من (75000) طالب سنويا يتخرج وبلا عمل لابد من حل فوري ولا يحتمل التاخير لان التاخير يعني انخراط المزيد من العاطلين في سلك الجريمة او الفساد الاجتماعي او في سلك الارهاب الذي دمر الوطن .وخسارة كبيرة لموارد بشرية لا تعوض ولها اثر ايجابي مباشر في النمو الاقتصادي وفي اعادة بناء العراق الجديد. و من ناحية الجدوى الآقتصادية فإن الحكومة في حالة خسارة كبيرة ومؤكدة إذ إنها تنفق على تعليم وتخريج هولاء الطلبة أكثر من أيرادتهم , والتي يمكن الحصول عليها من خلال توفير فرص العمل لهم في دوائر وشركات الدولة المختلفة أو بناء مشاريع استثمارية في القطاعات المختلفة.

المصادر

1-د. حسين, مجيد علي.د. سعيد , عفاف عبد الجبار, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي, الطبعة الاولى 2004 . ص327 .
2-د. حسين, مجيد علي.د. سعيد , عفاف عبد الجبار, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي, الطبعة الاولى 2004 . ص332-ص333 .
3- د. حسين, مجيد علي.د. سعيد , عفاف عبد الجبار, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي, الطبعة الاولى 2004 . ص333 .
4-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 م,ص 7
5-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 م, ص.45
6-د.العكيلي , طارق, د. طاقة, محمد , ألاستثمار وعلاقته بتبديد عنصر العمل في البلدان النامية , مجلة الاقتصادي, العدد (1) السنة (29), 1988 , ص49.
7-جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقديرات سكان العالم لسنة 2007 , مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة , كانون الثاني 2007 , جدول رقم (1) أسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات 1997-2012 م
8- المصدر: جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , تقرير المنشأت الصناعية الصغيرة لسنة 2006م , ص 5
9- جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , تقرير المنشأت الصناعية المتوسطة لسنة 2006م , ص2 .
10- د. حسين, مجيد علي.د. سعيد , عفاف عبد الجبار, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي, الطبعة الاولى 2004 . ص328-329 .
11-جمهورية العراق, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات, تقديرات سكان العراق لسنة 2007 ,مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة , كانون الثاني 2007 , جدول رقم (1) إسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات 1997 – 2012.
12-جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي,الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق 2006 م لسنة, ص 49-51 .
13- جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولجيا المعلومات, تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لسنة 2006,ص5 .
14- جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولجيا المعلومات ,التقارير السنوية لاحصاء المنشأت الكبيرة للسنوات المذكورة (996- 1999)م